

قوله ولو لم يظن كما هي يجب قضاءه لانه يلزم بالشرع فيه
 قوله بمعنى ترضيه في ذمته قاله في النهاية قال ابن المتكلم
 ويجاهه عليه اي الصبي ذلك ليس اجابته كقول بل معناه
 ترضيه في ذمته لغرامة ما ائلفه قوله لكن الواجب قضاءه
 المقضي لا العتق اسند ذلك على ما يرويه قوله ويجب الاقتصار
 قضاءه انه يجب العتق لكل ما ائلفه فذمته بقوله لكل الواجب
 المقضي لا الشئ اي فلا يتعدى بعتد الاضداد بخلاف
 الكفارة فتعبد بتعدده وانما تجب الكفارة في قضاءه
 رمضان بل الجناح الا انه لا يقع في وقت ادايته وقضاءه
 لا يقع الا في وقت ادايته فلذا اساءوا قضاءه واداءه فيها
 قوله ويلزم الايمان به فورا اي لعول جميع من الصحابة
 من غير من ائنف وبتعد به بنفسه ومثله كالعباد
 بقضى باخرجهما عن وقتها وكل كفارة تعدل بسبها يجب
 اداؤها فورا قوله فان لم يكن في سنة الاضداد تعاقب في
 التي بعدها وهكذا اي فعدم الايمان دفع عنه العتقة
 لا الرجوع فهو باق عليه الى ان يموت ولو بعد موته بالانابة
 عنه ومثله العتقات والذم للمعتق قوله انصرف الى
 المقضي اي بخلاف ما لو اوفسده بالغ حجة الاسلام فينصرف
 فتمت اذ اليها وكفاه حجة واحدة كما هو قوله وينادي
 بالعتق ما كان يتبدي بالاداء اي من ضمن الاسلام اورد
 الكفاية او المنطوق قوله وان كان الاحرام الى اي لا يجب
 مراعاة ذم الاداء في العتق بل يقع فيه وقتا وبعده
 وقارق المكان بان يرضخ بخلاف الزمان قوله هلنا

قوله بل لا بد منه فمن حقيقة فمن كفاية
 هذا ما ظهر للمفيع ولم ادر من تعرض له بل كرهه المؤلف ليع
 الله به وسكت عليه وهو حاله الرضا به والاخر رعليه وقول
 العلامة ابن الجاهل سري له ذلك من الممكن المذكور وان النكاح
 بالشرع فيه ولو نكحنا بصير وقتنا والتمس من الفرض موجب
 الاستبراء وقد علمت ان كلامهم صحيح ان المراد بالعتق قبل
 الشرع فيه وهو حجة الاسلام في الذم المطلقه لانه الاصل
 انما ذمها لهما الا للفضل والله اعلم قوله قال ابن الجاهل و
 انظر ان قيل بالصبى والعتق في تحريمه فانه عتق
 وجوب العتق للعتق وجوب العتق على كل من افسدته
 وليس هذا التحريم وفيه ان مراده في فتاواه ذلك
 اي مراده في فتاواه ان الموت بعد التمس من الطواف
 والوجوب قبل فعل الطواف لا قضاء فيه انما هو في حق الصبي
 والعتق لانه لا يقع من كفاية مبرما فلا يجب قضاءه بل
 نقل بخلافه من كفاية من كفاية فوجب بعد ما
 كوا العتق عليه لانه ليس له اداء والا فالحق لا يكونه اذ لا
 يعمور فيها ولا له اصطلاحا فعل العتق خارج وقتها
 والقول بانه تصديق بالاحرام مبرم قضاء يرد وان وقت
 ما ياتي عن العتق بان التصديق مما هو من حيث حرمة
 الحزب منه لا من حيث انه يصير وقته محدودا الطرفين
 الا انما لو احرم بالظن مثلا تصديق وقت من حيث حرمة
 المنوع منه لا من حيث كونها تصديق وقضاء اذ افسد هاتم
 فعلمنا خلافا للفتاوى بحمله بقا على الأصول في تحريم العتق

قوله بل لا بد منه فمن حقيقة فمن كفاية
 هذا ما ظهر للمفيع ولم ادر من تعرض له بل كرهه المؤلف ليع
 الله به وسكت عليه وهو حاله الرضا به والاخر رعليه وقول
 العلامة ابن الجاهل سري له ذلك من الممكن المذكور وان النكاح
 بالشرع فيه ولو نكحنا بصير وقتنا والتمس من الفرض موجب
 الاستبراء وقد علمت ان كلامهم صحيح ان المراد بالعتق قبل
 الشرع فيه وهو حجة الاسلام في الذم المطلقه لانه الاصل
 انما ذمها لهما الا للفضل والله اعلم قوله قال ابن الجاهل و
 انظر ان قيل بالصبى والعتق في تحريمه فانه عتق
 وجوب العتق للعتق وجوب العتق على كل من افسدته
 وليس هذا التحريم وفيه ان مراده في فتاواه ذلك
 اي مراده في فتاواه ان الموت بعد التمس من الطواف
 والوجوب قبل فعل الطواف لا قضاء فيه انما هو في حق الصبي
 والعتق لانه لا يقع من كفاية مبرما فلا يجب قضاءه بل
 نقل بخلافه من كفاية من كفاية فوجب بعد ما
 كوا العتق عليه لانه ليس له اداء والا فالحق لا يكونه اذ لا
 يعمور فيها ولا له اصطلاحا فعل العتق خارج وقتها
 والقول بانه تصديق بالاحرام مبرم قضاء يرد وان وقت
 ما ياتي عن العتق بان التصديق مما هو من حيث حرمة
 الحزب منه لا من حيث انه يصير وقته محدودا الطرفين
 الا انما لو احرم بالظن مثلا تصديق وقت من حيث حرمة
 المنوع منه لا من حيث كونها تصديق وقضاء اذ افسد هاتم
 فعلمنا خلافا للفتاوى بحمله بقا على الأصول في تحريم العتق

قوله